Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

بالعيان . فأثر في أمرنا أثراً ينطق اذا سكتنا فان المدّعي بغير بيّنةٍ متعرض للتكذيب » .

لقد ربط عبد القاهر السرقات بنظرية النظم ، ولذلك لم يحكم على السرقة بالمعاني العامة أو بالالفاظ وانما بترتيب الكلام واخراجه في صورة جديدة ، وان بيت الشعر لو غيرت كلماته ووضعت وضعاً آخر سقطت نسبته إلى الشاعر ، قال : « فلو أنك عمدت إلى بيت شعر أو فصل نثر فعددت كلماته عدّاً كيف جاء واتفق وابطلت نضده ونظامه الذي عليه بني وفيه أفرغ المعنى وأجرى وغيرت ترتيبه الذي بخصوصيته أفاد ما أفاد وبنسقه المخصوص أبان المراد نحو أن تقول في : « قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل » : منزل قفا ذكرى من نبك حبيب ، أخرجته من كمال البيان إلى محال الهذيان نعم وأسقطت نسبته من صاحبه وقطعت الرحم بينه وبين منشئه بل أحلت أن يكون له اضافة إلى قائل ونسب يختص له بمتكلم » [1] وذكر أيضاً أن اضافة الشعر إلى صاحبه ليس في الالفاظ بل في النظم قال : « اعلم أنا اذا أضفنا الشعر أو غير الشعر من ضروب الكلام إلى قائله لم تكن اضافتنا له من حيث هو كلم وأوضاع لغة ولكن من حيث توخى فيها النظم الذي بينا أنه عبارة عن توخي معاني النحو في معاني الكلم وذاك أن من شأن الاضافة الاختصاص فهي تتناول الشيء من الجهة التي تختص منها بالمضاف اليه . فاذا قلت : « غلام زيد » تناولت الاضافة الغلام من الجهة التي يختص منها بزيد وهو كونه مملوكاً واذا كان الامر كذلك فينبغي لنا أن ننظر في الجهة التي يختص منها الشعر بقائله واذا نظرنا وجدناه يختص به من جهة توخيه في معاني الكلم التي ألفه منها ما توخاه من معاني النحو ورأينا أنفس الكلم بمعزل عن الاختصاص ورأينا حالها معه حال الابريسم مع الذي ينسج منه الديباج وحال الفضة والذهب مع من يصوغ منهما الحلى ، فكما لا يشتبه الامر في أن الديباج لا يختص بناسجه من حيث الابريسم والحلى بصائغها من حيث الفضة

---

(١) اسرار البلاغة ص ٣ .